العلاقة بين التحضر ومستويات الأسعار في العراق دراسة تحليلية

م.د. علي حسين محمد* أ.م.د. خليل أسماعيل ابراهيم**

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى دراسة احدى النتائج المترتبة على ارتفاع نسبة التحضر ومن ثم قياس تأثيرها على الرقم القياسي لاسعار المستهلك، ذلك باعتماد سلسلة زمنية للمدة (1947-1987) دون الاخذ بالمدة التى تلي سنة 1987 لتعرض الاقتصاد العراقي للارباك وعدم الاستقرار، بسبب الحصار ثم الاحتلال. وبذلك فقد تمت دراسة المفاهيم والمؤشرات ذات الصلة بالتحضر في العراق والارقام القياسية لاسعار المستهلك، ثم قياس وتحليل العلاقة بينهما؛ التي اكدت صحة الفرضية المعتمدة في البحث، بان هناك علاقة ايجابية قوية في التاثير بينهما ، الامر الذي يتطلب اعتماد سياسات اقتصادية ومالية تاخذ بالاعتبار السياسات السكانية ، بهدف السيطرة على الحركة المكانية- البيئية للسكان، والتوازن في تخصيص الموارد مكانيا وقطاعيا.

Abstract:

The aim of this research is to measure and analysis the relationship between urbanization & the index numbers of consumer price in Iraq, by testing the hypothesis, that the index number effected by urbanization percentage in the country. Descriptive & quantitative methods were used to analyze the relationship among the variables under consideration. The main finding shows that there is a positive relationship between urbanization & index numbers of consumer price. For that it is recommending to connecting the economic & financial policy with the population policy to control & balanced the population & resources distribution.

المقدمة:

هناك ارتباط بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير في رسم صيرورة التقدم الحضاري للشعوب. وان التغيرات التي تحصل في مسيرة الحياة الاجتماعية سواء التركيبية منها أو النوعية تنعكس بشكل او بأخر على مجمل الحياة الاقتصادية، ومستوى الرفاهية، والعكس صحيح. وهذا البحث يعالج الترابط بين أحدى جزئيات تلك العلاقه التكاملية، إلا وهي العلاقه بين مستويات التحضر ومستويات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ذلك لأقتران ظاهرة تركز السكان في المدن مع ظاهرة الأرتفاع في مستويات الأسعار. وتعد معرفة تلك العلاقة ذات أهميه كبيره للوقوف عند بعض مسارات التضخم الاقتصادي التي تحصل في بلدان

* معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا / جامعة بغداد .
** مركز بحوث السوق وحماية المستهلك / جامعة بغداد .
مقبول للنشر بتاريخ 2012/6/25

العالم الثالث ومنها العراق، ومن ثم لتكون بين أيدي المخطط ومتخذ القرار على حد سواء جمله من المسارات الواضحة التي تساعده في اتخاذ القرار، من بينها معرفة طبيعة العلاقه بين مستويات التحضر ومستويات الأسعار.

فرضية البحث:

ان التحضر يسهم في ارتفاع مستويات الأسعار على المستوى المكاني (المحلي).

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى اختبار وتحليل العلاقه بين نسبة التحضر ومستويات الأسعار مقاسة بالارقام القياسية لاسعار المستهلك.

اسلوب واطار البحث:

تم اعتماد اسلـوب التحليل الوصفي والتحليل الكمي (Quantitative)، من خلال بناء انموذج تحليل الانحدارالبسيط (Simple Regression Analysis)، لقياس العلاقة بين مستويات التحضر ومستويات الاسعار المقاسة بالارقام القياسية لاسعار المستهلك في العراق للمدة (1947-1987)، وتم استبعاد المدة بعد هذا التاريخ لتعرض البلد لظروف غير طبيعية، ممثلة بالحصار ثم الاحتلال، مما رفع مستوى التضخم (Hyper Inflation) بشكل غيرطبيعي يعد خارج هذه العلاقة.

هيكلية البحث:

لبلوغ هدف البحث والتحقق من الفرضية أعلاه وضعت هيكلية البحث في ثلاث فقرات على النحو الأتي:

تناولت الأولى الإطار المفاهيمي للتحضر والأرقام القياسية لأسعار المستهلك. في حين تناولت الثانية اهم مؤشرات التحضر والأرقام القياسية للأسعار في العراق للمدة (1947-1987).

اما الفقرة الثالثة فقد تضمنت التحليل القياسي للعلاقة بين مستويات التحضر والأرقام القياسية لأسعار المستهلك، حيث تناول هذا الجزء من الدراسة بناء انموذج كمي لقياس العلاقة المذكورة، وبيان مدى تأثير مستويات التحضر على مستويات الأسعار، ذلك بأختبار وتحليل عـدة صيغ قياسية لهذة العلاقـة، ومن ثم أختيار البديل الأفضل، حيث كان الانموذج الأسي أكثر حظاً في تمثيل تلك العلاقة.

كما خلص البحث الى جملة من الأستنتاجات والتوصيات، أكدت على صحة الفرضية المعتمـدة في البحث، مما يستدعي أن توضع مسألة التحضر والتركز السكاني في المدن تحت نظر المهتمين وراسمـي السياسات السكانية والأقتصادية في البلد، وأن تكون هناك سيطرة على عمليات التحضر سيما التحضر المفاجئ، من دون ايقاف لعجلة التحضر التي تعد حالة أيجابية أذا ما تمت السيطرة عليها وتوجيهها بالشكل المطلوب.

اولا:- الإطار المفاهيمي للتحضر والأرقام القياسية للأسعار

1- مفهوم التحضر:

احتوى مفهوم التحضر على العديد من المضامين والمعاني، ذلك إن عملية التحضر تعد جزء من عملية التغير الاقتصادي والاجتماعي في مجالات عـدة، فالتحضر ظاهره لا يمكن تجنبها لأنها متأصلة في كل وجوه التقدم الحضاري والاجتماعي، وتتفاوت الدول في درجة تحضرها، وفي الدوله الواحدة من زمن لأخر، فالتحضر عمليه ديناميكيه مستمرة.

لقد تناول المختصون مفهوم التحضر بالبحث والتحليل، فيرى علماء الاجتماع ضرورة التميز بين التحضر (Urbanization)، والحضرية (Urbanism)؛ فالتحضر يشير إلى الجوانب السكانية للتجمعات البشرية، وكذلك إلى العلائق الايكولوجية (Ecological Relationships)، والى الخصائص الفيزيقية للمدن. في حين تشير الحضرية إلى أسلوب أو طريقة في الحياة (Urbanism as a way of Life) كما يقول (Lousis Wirth)، وتشمل القيم والسلوك والاتجاهات والأفكار الثقافية التي يتصف بها الساكنون في المدن (Peterson , 1969 : 479).

كما يرى البعض أن هناك ثلاثة مفاهيم للتحضر؛ هي المفهوم الديموغرافي (Demographic Concept)، والمفهوم السلوكي (Behavioral concept)، والمفهوم التركيبي (structural concept) (Polus , 1982 : 18).

فالتحضر وفق المفهوم الديموغرافي يعني تركز السكان في الحيز االمكاني الحضري (urban space)، فهو عمليه تزداد فيها نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان، سواء في مدن قائمه أصلا أو مدن تنشأ حديثا (6 : 1973 , Robson).

ويوصف التحضر ضمن المفهوم السلوكي؛ بأنه تغيير في نمط السلوك والأحاسيس والمعتقدات الحياتية المختلفة، إلى نمط آخر متمثل بالحياة الحضرية ومتطلباتها، وذلك يشمل الثقافة والتعليم والصحة والخدمات ومستوى الإنفاق اليومي وما إلى ذلك .

أما التحضر وفق المفهوم التركيبي؛ فيعني التغيير في نمط نشاطات السكان (of Patterns activities)، مثل التحول من المجتمعات ذات النمط الزراعـي إلى مجتمعات ذات أنماط حضريه متعددة، تتصل بالحكم والإدارة والتجـارة والصناعـة والمصالح والخدمات المرتبطة بها (القطب ، 1977: 41).

مما تقدم يتضح بأن التحضر يأخذ مظهرين أساسيين: الأول يتمثل بزيادة السكان القاطنين في المدن، وزيادة نسبتهم إلى مجموع السكان، مع كل ما يتصل بذلك من أنشطه وفعاليات ومتطلبات الحياة الحضرية. ويتمثل الثاني باعتماد الطرق الجديدة في الحياة (الحضرية)، بكل ما يتصل بها من سلوك وثقافة وقيم حضرية.

ومن هنا فأن هذا البحث سيأخذ بالمفهوم الواسع للتحضر، أي المظهرين معاً، سواء الجانب الكمي في زيادة عدد السكان في المدن، وكذلك التغير الذي يرافق ذلك من حيث السلوك والثقافة والفاعليات والمتطلبات، ومدى تأثير ذلك على مستويات أسعار السوق، حيث تزداد المتطلبات سواء من حيث الكم؛ من خلال زيادة الطلب، الذي يرتبط أصلا بزيادة كمية الدخل القابل للإنفاق، الناتج عن زيادة الفعاليات وزيادة نسبة الاستخدام. وكذلك من حيث النوع حيث يتنوع الطلب بتقدم الحياة الحضرية المرتبط بتعدد الحاجات والمتطلبات وتطورها عبر الزمن، وهذا بدوره سيحفز الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتنوعه، أو سيحفز الاستيراد وينشط التجارة ، أو الاثنين معاً ، لغرض سد الحاجات المتزايدة استجابة للطلب . أن هذه الزيادة الحاصلة في النوع والكم ستقود إلى البحث عن سيولة (سيولة نقدية)، لتلبية تلك الحاجات، التي تحكمها عملية ديناميكية مستمرة. ومن ثم فان هذا البحث سيركز على توضيح العلاقة بين نسبة التحضر ومستويات الأسعار معبر عنها بألأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

2- الأرقام القياسية للأسعار:

أخذت مستويات الأسعار بالتغير المستمر في جميع البلدان وعبر مختلف الأزمان، غير أن معدلات تغير الأسعار تختلف من حيث الشدة بين بلد وآخر وبين مدة وآخرى، وتعد الأرقام القياسية للأسعار من اقدم المؤشرات وأوسعها أنتشاراً عند حساب التغير في الأسعار (زيني ،1988 : 5).

أن الرقم القياسي هو مقياس نسبي يستخدم لقياس تغير الظواهر المختلفة كالأسعار والكميات والأجور والأراضي الزراعية وقوة العمل وغيرها، إذ ينسب فيه مجموع او معدل الظاهـرة او بعض اجزائها في فتره معينه - او مكان معين احيانا- تدعى (الفترة الجارية) او (الفترة المقارنة) إلى نفس الظاهرة في فتـره اخرى - او مكان اخر- تدعـى(الفترة السابقه) او(الفترة الأسـاس)، ويحسب كنسبه مئوية في الغالب، او كنسبه اعتيادية احيانا (زيني، 5:1988).

هنالك العديد من الأرقام القياسية للأسعار الا ان اهمها هي: (زيني . 8:1990)

1. الأرقام ألقياسيه لأسعار ألجمله.
2. الأرقام القياسية لأسعار المفرد.
3. الأرقام القياسية لأسعار المستهلك أو الأرقام القياسية لأسعار المواد الضرورية .

وتعد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك مقياسا أساسيا لمعرفة نسب التضخم الاقتصادي (أو الارتفاع السنوي المؤكد في الأسعار) في اقتصاديات العديد من الدول، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية (Campbell, 2005: 141)

أن مستويات الأسعار تميل نحو الارتفاع المتواصل في العديد من البلدان، سيما النامية منها ، والعراق احد هذه البلدان. ولعل ذلك يقترن بالزيادة السكانية المرتبطة بارتفاع معدلات الهجرة الى المدن بحثاً عن فرص العمل وللأستفادة من قطاع الخدمات التي هي افضل في المدينة منها في الريف، سواء من حيث النوع او الكم، فضلا عن ان الهجرة من الريف الى المدن تشكل عاملاً اضافياً للزيادة السكانية من خلال ما يسمى بالمضاعف الديموغرافي(*) (Demographic Multiplier). مما يؤدي بالنتيجة الى زيادة الطلب على

(*) المضاعف الديموغرافي: يتمثل بالزيادة السكانية الناتجة عن التحسن في الخدمات الصحية ومن ثم انخفاض نسبة وفيات الاطفال، فضلا عن ارتفاع نسبة الولادات الناتجة من ارتفاع نسبة الخصوبة، حيث ان

السلع والخدمات، وقد تلجأ العديد من الحكومات الى مواجهة ذلك بزيادة أصدار العملة كجزء من سياستها النقدية لمواجهة الطلب على السيولة، سيما أذا كان الطلب الكلي يفوق الناتج المحلي، وقد تلجأ الدولة احياناً الى زيادة الضرائب غير المباشرة لأنخفاض تكاليف جبايتها مقارنة بالضرائب المباشرة، وهذا بدوره ينعكس سلباً على مستويات الأسعار، وبذلك فان مستويات الأسعار تأخذ أتجاهاً تصاعدياً. ويؤخذ عادةً الرقم القياسي لأسعار المستهلك كأفضل وأبسط مقياس يوضح التباين في الأسعار عند المقارنة بين مدة وأخرى .

ثانيا: مؤشرات التحضر والأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق

1- مؤشرات التحضر في العراق للمدة (1947-1987):

بدأ معدل التحضر بالارتفاع ابتدءا من بداية الخمسينات من القرن العشرين ، وفي وقت متزامن مع إدخال برامج التنمية وزيادة عائدات العراق من النفط (القصير ، 1984 : 18)، فشهد العراق تغيرات ديموغرافيه واسعة، تمثلت بارتفاع معدل النمو السكاني ومضاعفة عدد السكان بشكل عام ، مع إرتفاع مطلق ونسبي للسكان الحضر.

حيث تضاعف مجموع السكان بما يقارب ثلاثة مرات ونصف للمدة (1947_1987) ، وبمعدل نمو سنوي بلغ (3.09%) لمجموع السكان، في حين تضاعف السكان الحضر بما يزيد على سبع مرات للمدة المذكورة، وبمعدل نمو للسكان الحضر بلغ (4.2%) لنفس المدة(*) ، وذلك نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان، مضاف لها صافي الهجرة من الريف إلى المدن.

لقد كان هناك تباين بسيط في معدلات النمو السكانية بين مدة وأخرى حسب فترات التعداد، حيث كان أعلى معدل نمو سنوي لإجمالي السكان في العراق (3.4%)، للمدة (1965-1977)، بينما كان أعلى معدل لنمو السكان الحضر(6.7%)، للمدة (1957-1965)، ولعل ذلك يرجع إلى تفاقم الهجرة من الريف إلى المدن، نتيجة عوامل الجذب في المدن، سيما العاصمة بغداد ، متمثلة بما حصل فيها من تغيرات تنموية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي. رافق ذلك ارتفاع في نسب التحضر(**)، فبعد أن كانت هذه النسبة (33.6%) من إجمالي السكان في العراق لسنة 1947، ارتفعت لتصل الى(51.1%) من إجمالي السكان لسنة 1965، واستمرت نسبة التحضر في الارتفاع حيث وصلت(63.7%)، (70.4 %) لسني1977، 1987 من إجمالي سكان العراق على التوالي، كما يتضح ذلك من الجدول (1).

اغلب المهاجرين هم في سن الشباب، يضاف الى ذلك القيم الريفية التي يحملها المهاجر المتمثلة بزيادة الانجاب. كل ذلك سيؤدي بالنتيجة الى مضاعفة الزيادة الطبيعية للسكان المهاجرين (Renaud, B., 1981: 51).

(*) تم حساب معدل النمو من الجدول (1) وفق الصيغة الاتية:

$$R = (\sqrt[n]{P2 / P1} - 1) \times 100$$

حيث ان:
R = معدل النمو السكاني .
P1 = عدد السكان في سنة الاساس (التعداد السكاني الاول) .. P2 = عددالسكان في سنة المقارنة (التعداد السكاني الثاني) .
n = عدد السنوات بين التعدادين .

(**)

$$\text{نسبة التحضر} = \frac{\text{مجموع السكان الحضر (الساكنون في المدن)}}{\text{إجمالي عدد السكان}} \times 100$$

جـــدول (1)
أجمالي السكان والسكان الحضر و نسبة التحضر في العراق للمدة (1947-1987)

السنة	مجموع السكان بالألف نسمة	سكان الحضر بالألف نسمة	نسبة التحضر%
1947	4816	1620	33٫6
1950	5220	1833	35٫1
1957	6299	2445	38٫8
1960	6905	3021	38٫7
1961	7119	3235	45٫4
1962	7341	3437	46٫8
1963	7569	3654	48٫3
1964	7804	3879	49٫7
1965	8047	4112	51٫1
1966	8320	4354	52٫3
1967	8605	4607	53٫5
1968	8898	4869	54٫7
1969	9201	5139	58٫8
1970	9506	5410	56٫9
1971	9831	5698	57٫9
1972	10170	6003	59٫0
1973	10525	6322	60٫1
1974	10894	6653	61٫0
1975	11270	6990	62٫0
1976	11669	7348	63٫0
1977	12000	7646	63٫7
1978	12405	8014	64٫6
1979	12821	8395	65٫5
1980	13238	8783	66٫3
1982	14110	9602	68٫0
1987	16294	11476	70٫4

المصدر :- وزارة الداخلية ، مديرية النفوس العامة نتائج التعداد السكاني لسنتي 1947،1957.
- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد السكاني للسنوات 1965، 1977، 1987.

تأسيسا على ما تقدم نجد أن التغيرات السكانية على المستوى البيئي (بين الريف والحضر)، وارتفاع نسبة التحضر للمدة المدروسة والتي كانت بسبب تركز الإستثمارات، سواء أكانت استثمارات القطاع الحكومي أم القطاع الخاص في المراكز الحضرية والمدن الرئيسية (بغداد، البصره ، الموصل)، حيث تشكلت أقطاب التنمية التقليدية الثلاثة، والتي أخذت نمطا تتابعيا في أغلب برامج وخطط التنمية للمدة المذكورة، مما زاد من نسبة التحضر، حيث رافق ذلك زيادة في فرص العمل الذي ادى بالنتيجة إلى زيادة عدد الحاصلين على الدخل، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات؛ الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى زيادة في الأسعار، بفعل النشاطات الاقتصادية والحركية التي يمتاز بها الاقتصاد العراقي. فإذا كان التحضر نتيجة تركز (Constraints) الاستثمارات ومشاريع التنمية على المستوى المكاني، فأنه بالوقت نفسه شكل سببا في التغير الذي حصل في أسعار المستهلك، ذلك أن المستهلك هو الإنسان الذي تغير مكان سكناه، ومن ثم مستوى دخله، ومن ثم متطلباته من حيث النوع والكم ذات الصلة المباشرة بأسعار السلع والخدمات؛ وقد إنعكس ذلك في النهاية على تغير في أسعار المستهلك.

2- مؤشرات الارقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للمدة 1947 – 1987

لاجل بيان مؤشرات الارقام القياسية لاسعار المستهلك خلال المدة (1947– 1987) تم اعداد الجدول(2)، الذي يشير الى الارتفاع في الاسعار كاتجاه عام على طول المدة الزمنية قيد الدراسة، مع تصاعد او انخفاض للارقام القياسية لاسعار المستهلك بشكل غير مالوف في سياق السلسلة الزمنية لبعض السنوات

في المدة المذكورة . والواقع انه ليس من اليسير بمكان تعليل ذلك بدقة، وإنما يمكن إعطاء تعليل مستند الى متغيرات اقتصادية وسياسية وسكانية كانت فاعلة خلال تلك السنوات وانعكاس ذلك على اسعار المستهلك.

ففي عام 1947 وما بعده بدأ الاقتصاد العراقي يشهد زيادة العوائد الحكومية، لتزايد انتاج النفط، إذ إزدادت هذه العوائد من (0.73) مليون دينار عراقي عام 1937 – 1938 الى (2.35) مليون دينار عام 1947 – 1948 (Iverson, 1954 : 97). كما أن النفقات المحلية لشركات النفط هي الاخرى قد ارتفعت من (0.5) مليون دينار عراقي عام (1938 – 1939) الى (5.5) مليون دينار عراقي عام (1947) (Iverson, 1954 : 98). لاشك في أن زيادة العوائد الحكومية ترتب عليها قيام الحكومة بزيادة الانفاق الحكومي، فضلا عن ازدياد النفقات المحلية لشركات النفط، كل ذلك أدى الى تنشيط السوق المحلية، ومن ثم زيادة مستويات الأسعار، سيما وأن العرض لم يزداد بالسرعة التي ازداد فيها الطلب نظراً لتخلف الهيكل الاقتصادي، مما اسهم في ارتفاع الرقم القياسي للاسعار من (601) عام (1947) الى (673) عام (1948). وان كانت الموارد المالية للحكومة العراقية قد ازدادت منذ عام (1947– 1948)، الا ان السياسة الاقتصادية كانت تتسم بالتحفظ، وكان هناك تخلف

جدول (2)

الرقم القياسي الموحد لاسعار المستهلك في العراق للمدة (1947- 1987)

السنـــة	الرقم القياسي الموحد	معدل التغير السنوي%	السنـــة	الرقم القياسي الموحد	معدل التغير السنوي %
1947	601.4		1968	567.1	2.16
1948	673.1	11.93	1969	599.6	5.73
1949	539.8	-19.80	1970	625.8	4.37
1950	490.8	-9.08	1971	648.3	3.60
1951	522.9	6.54	1972	682.1	5.21
1952	564.3	7.92	1973	715.3	4.87
1953	490.4	-13.10	1974	774.8	8.32
1954	480.2	-2.08	1975	847.6	9.40
1955	494.7	3.02	1976	935.5	10.37
1956	526.8	6.49	1977	778.5	-16.78
1957	553.8	5.13	1978	813.9	4.55
1958	535.8	-3.25	1979	900.7	10.66
1959	507.2	-5.34	1980	1046.4	16.18
1960	524.8	3.47	1981	1253.8	19.82
1961	533.4	1.64	1982	846.0	-32.53
1962	541.7	1.56	1983	948.9	12.16
1963	557.4	2.90	1984	1022.8	7.79
1964	523.7	-6.05	1985	1066.2	4.24
1965	524.2	0.10	1986	1080.2	1.31
1966	537.4	2.52	1987	1231.3	13.99
1967	555.1	3.29			

المصـــدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على:

وزارة التخطيط، الجهاز المركـــزي للاحصاء، المجاميع الاحصائية -الارقام القياسية- لسنوات مختلفة؛ حيث كانت السنوات: 1939 سنة الاساس للمدة (47-1958)، 1958 سنة الاساس للمدة (59-1963) ، 1963 سنة الاساس للمدة (64-1976) ، 1973 سنة الاساس للمدة (77-1981) ، 1979 سنة الاساس للمدة (82-1987).

ملاحظة: تم حساب الرقم القياسي الموحد للسنوات (1959-1987) طبقاً للطريقة الآتية :

الرقم القياسي الموحد لاي سنة = [(الرقم القياسي للسنة المختارة x الرقم القياسي لسنة الاساس) ÷100]، حيث كانت سنة 1958 السنة المختارة لغرض حساب الرقم القياسي الموحد.

في انجاز المشاريع الاستثمارية التي وضعها مجلس الاعمار (بالوك ، 1958 : 152)، مما أدى الى تراجع النشاط الاقتصادي، ومن ثم تراجع الرقم القياسي للاسعار من (539.8%) سنة 1949، إلى (490.8%) سنة 1950.

من جانب اخر فيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية يمكن الاشارة الى أزمة قناة السويس، وما صاحب ذلك من انعكاسات على الشارع العراقي، الذي تأثر بتلك الاحداث. إذ ان اغلاق قناة السويس انعكس على تسويق

النفط العراقي، ومن ثم على العوائد الحكومية عام 1956، وما تبع ذلك من آثارعلى الموازنة العامة للدولة في تلك السنة والسنوات اللاحقة، وجعلها غير قادرة على المساهمة في مواجهة المتطلبات المعيشية للمواطنين، مما اسهم في ارتفاع مستويات الاسعار مرة اخرى.

كما يلاحظ أن مستويات الاسعار في تصاعد مستمر طيلة المرحلة الممتدة مابين عامي 1958، 1968 ما عدا سنتي 1958 و 1959، اذ كان هناك تراجع في مستويات الاسعار بسبب الظروف السياسية غير المستقرة، المتمثلة بالتغيير السياسي عام 1958 والذي تمثل بالانتقال من النظام الحكم الملكي الى النظام الجمهوري. ومن المؤكد ان النشاط الاقتصادي قد تأثر بهذا التغيير، ثم أعقب ذلك عام 1959 الذي اتسم بالضطراب السياسي ايضاً، وكانت لتلك الاوضاع آثاراً سلبية على النشاط الاقتصادي، ادت الى الانكماش وتراجع مستويات الاسعار لهاتين السنتين. كما كان هناك تراجع في مستويات الاسعار خلال سنتي 1964 و 1965، ولعل ذلك يعزى الى آثار تأميم النفط لعدد من الشركات في عام 1964، حيث أدى الى تراجع في النشاط الاقتصادي وهبوط مستويات الاسعار.

ويتضح من الجدول المذكور ايضا ان مستويات الاسعار في تزايد مستمر طيلة المدة (1968 – 1987)، ما عدا سنتي 1977 و 1982 اللتين شهدتا انخفاض لمستويات الاسعار؛ حيث اتسمت سنة 1977 بضعف الامكانات المالية للحكومة العراقية، سيما وان شركات النفط العاملة في العراق كانت تضغط من أجل تقليص الانتاج، للتأثير على موقف الحكومة العراقية، فكانت الحكومة غير قادرة على توسيع حجم الانفاق العام، ولعل ذلك قد اسهم في تراجع مستويات الاسعار. أما عن تراجع مستويات الاسعار عام 1982 فكان بسبب إغراق السوق العراقية بمختلف البضائع المستوردة، فكان هناك تنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص في استيراد مختلف البضائع، مما أدى الى زيادة عرض السلع وتراجع مستويات الاسعار.

اما في جانب العامل السكاني وآثاره على مستويات الاسعار، يمكن القول ان الضغط السكاني خلال هذه المرحلة كان مهما، سيما التحول البيئي نحو المناطق الحضرية (التحضر) المشار له في الجزء الاول من هذه الدراسة. وهنا يمكن ملاحظة عدد من العوامل ذات الصلة بالتحضر والتي كان من شأنها ارتفاع مستويات الاسعار كاتجاه عام واهمها ما ياتي:

أ- زيادة الانفاق العام على المشاريع العامة الحضرية، أي تلك التي توجد في مراكز المدن، اذ تم انشاء عدد من المشاريع الحكومية الانتاجية، سيما المصانع في المدن أو بالقرب منها. فضلا عن التوسع الحكومي في الانفاق على المنشآت الخدمية كالمستشفيات والمدارس والبنى التحتية والفوقية بشكل عام.

ب- توزيع الاراضي والقروض على منتسبي الجيش في السبعينات والثمانينات، مما خلق احياء عديدة تسمى باحياء العسكريين او الشهداء في كثير من المحافظات، سيما في اطراف العاصمة بغداد .

ت- التوسع في قروض الاسكان والتي كان لها أثر في ايجاد احياء سكنية عديدة في المراكز الحضرية.

يتضح مما تقدم ان لتلك العوامل الاثر البالغ في جذب سكان الارياف الى المراكز الحضرية، سيما العاصمة بغداد، انعكس ذلك في ارتفاع مستويات الاسعار. كما ان لهذه العوامل وما في حكمها له الاثر في زيادة السيولة النقدية في السوق العراقي، التي كانت العامل الاساس في زيادة الاسعار، المعبر عنها بالرقم القياسي لاسعار المستهلك.

ثالثا: قياس أثــر االتحضر في مستوى الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

تأسيسا على ما تقدم في التحليل النظري للعلاقة بين التحضر والأرقام القياسية لأسعار المستهلك، نأتي إلى قياس هذه العلاقة بإستخدام التحليل الكمي(Quantitative analysis) من خلال عدة نماذج قياسيه للانحدار(Regression Models)، وبإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) مع الاستعانة بالاختبارات الإحصائية(t)،(F) وقيمة (R^2)، وذلك لتقدير واختبار هذه النماذج، ومن ثم اختيار الانموذج الأفضل الذي يمثل واقع العلاقه قيد البحث. وقد تمثلت هذه النماذج؛ بالانموذج الخطي (Liner model)، والانموذج شبه اللوغارتمي (Semi-Logarithmic model)، والانموذج الاسي (Exponential model)، على النحو الأتي:

1- الانموذج الخطي المقدر:

$$\hat{Y} = bo + b_1X$$

حيث أن $\hat{Y}$ = الأرقام ألقياسيه لأسعار المستهلك.

X = نـ سـ بة التحضر

bo = الحد الثابت (ثابت الانحدار).

b_1 = معامل المتغير التوضيحي (معدل التغير في المتغير المستقل).

2- الانموذج شد به اللوغاريتمي المقدر:

$$\hat{Y} = bo + b_1 LnX$$

3- الانموذج الأسي المقدر:

$$\hat{Y} = bo\, e^{b1x} \quad \Longrightarrow \quad Ln\hat{Y} = Lnbo + b_1 X$$

وباعتماد البيانات ذات الصلة بالتحضر جدول(1)، والارقام القياسية لاسعار المستهلك جدول (2)، وبالأستعانة بالحاسب الآلي، وحزمة البرامج الإحصائية (SPSS)، تم الحصول على نتائج التقدير لقيم معلمات النماذج المستخدمة في التحليل، فضلاً عن القيم المحتسبة للاختبارات الإحصائية، كما يتضح ذلك من الجدول (3).

جدول (3)

نتائج التقدير القياسي للنماذج المستخدمة في تحليل العلاقة بين التحضر والأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

Model	T	bo	b_1	β=r	R^2	R^{-2}	F
Liner الخطي	t sig	-129.65 -1.004 0.32	14.95 6.45 0.01	0.796	0.63	0.619	41.63 0.01
Semi-Logarithmic شبه أللوغارتمي	t sig	2101.31 -4.04 0.01	700.23 5.37 0.01	0.74	0.55	0.53	28.85 0.01
Expontial الأسي	t sig	216.97 6.33 0.01	0.021 7.24 0.01	0.83	0.69	0.67	52.47 0.01

t = القيمة المحتسبة لاختبار t.
Sig = مستوى الدلالة الإحصائية.
β = القيمة المعيارية لميل الانحدار (Beta).
r = معامل الارتباط.
R^2= معامل التحديد، R^{-2}= معامل التحديد المصحح.
F= القيمة المحتسبة لاختبار f.

كما تشير الأشكال البيانية (1) ، (2) ، (3) الى العلاقات التي تمثل الظاهرة قيد البحث وفقاً للنماذج المدروسة أعلاه.

ولغرض اختيار الانموذج الافضل من بين النماذج المدروسة والذي يمثل العلاقة بين التحضر والأرقام القياسية لأسعار المستهلك، في ضوء نتائج التحليل والاختبارات الإحصائية، بمستوى دلالة إحصائية اقل من(0.05) لكل من اختباري (t) ، (f) ، وقيمة (R^2) الموضحة في جدول(3)؛ نجد ان الانموذج الخطي كان مستوى الدلالة الإحصائية فيه كبيراً لثابت ألانحدار وصل إلى (0·32)، وهذا يدعو إلى عدم الأخذ بهذا الانموذج من بين البدائل الاخرى الأكثر أهمية، وفي مقدمتها النموذج الأسي الذي أعطى نتائج جيدة في تمثيل الظاهرة قيد البحث، فيما يتعلق بمستوى المعنوية، سواء لثابت

شكل(١)

النموذج الخطي للعلاقة بين التحضر والرقم القياسي لاسعار المستهلك

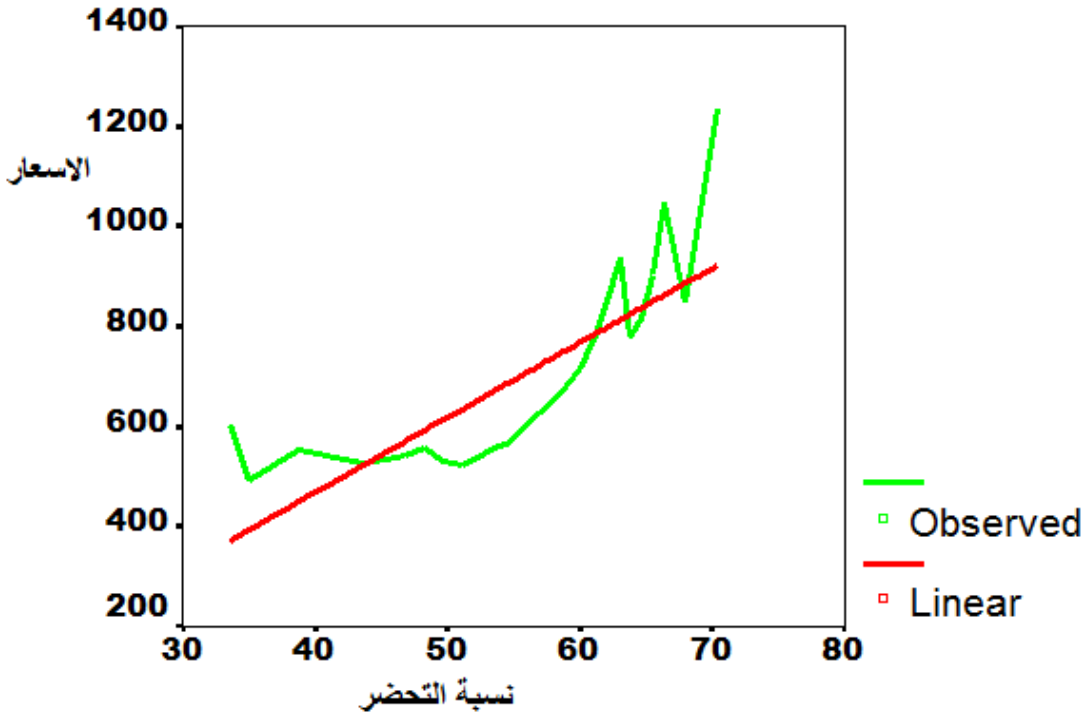

شكل(٢)

النموذج اللوغارتمي للعلاقة بين التحضر والرقم القياسي لاسعار المستهلك

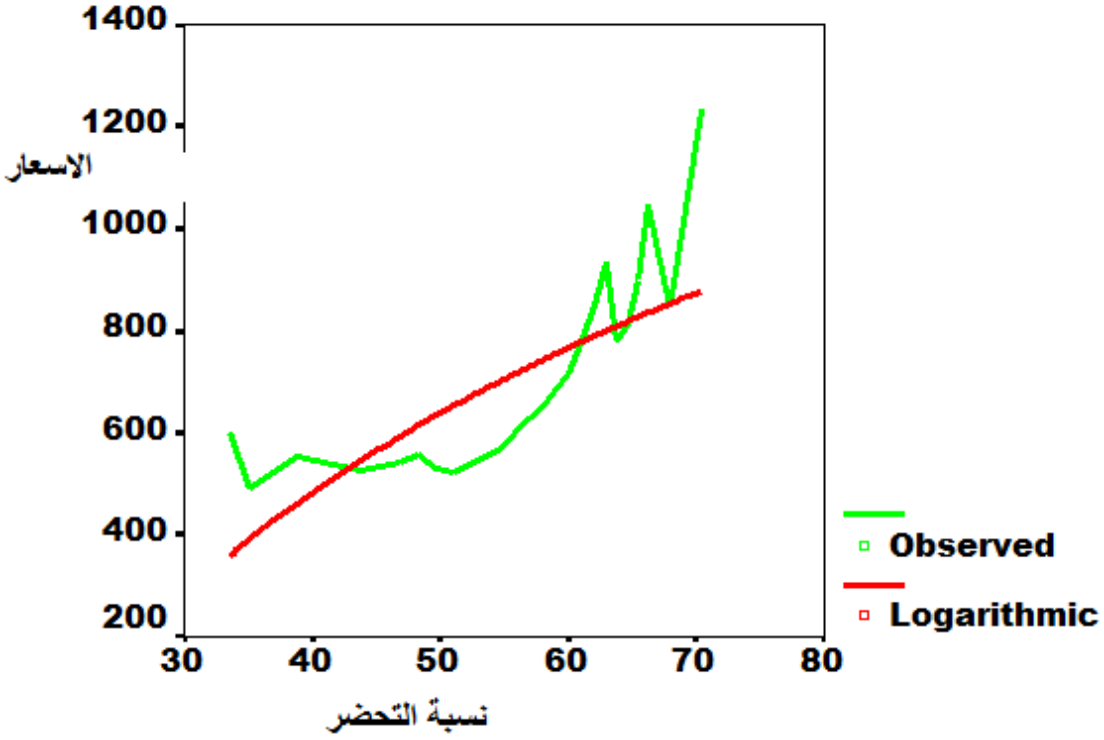

شكل(٣)

النموذج الاسي للعلاقة بين نسبة التحضر والرقم القياسي لاسعار المستهلك

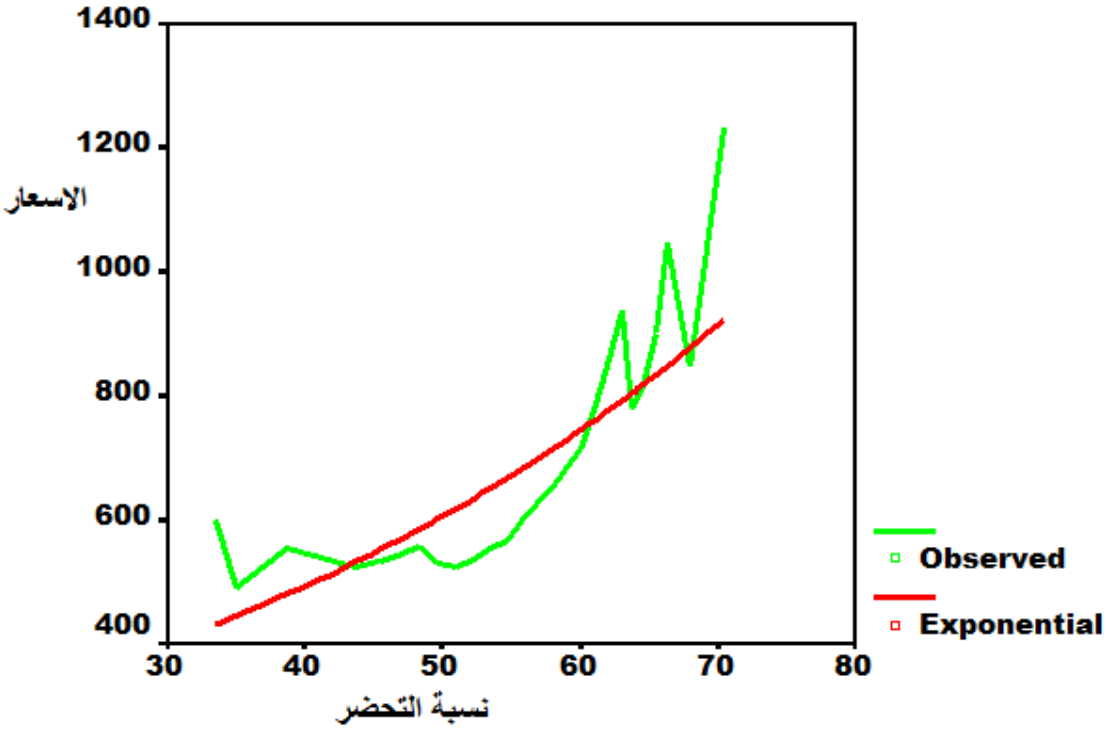

الانحدار (b_0)، أم لمعامل الانحدار (b_1)، فضلاً عن قيم الإختبارت الإحصائية المحتسبة التي تشير إلى نجاح هذا النموذج قياساً بالنموذجين الأخيرين. وعليه يعد الانموذج الآسي هو الانموذج الأفضل في تمثيل العلاقة بين مستوى التحضر والأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للمدة المدروسة، والمبينة في المعادلة المقدرة الآتية:

$$Ln\hat{Y} = Lnbo + b_1X$$

$$Ln\hat{Y} = 216.97 + 0.021\ X$$

ومن خلال تحليلنا لهذه المعادلة المقدرة نجد أن معدل التغير (b_1) الحاصل في المتغير التوضيحي x (نسبة التحضر) بوحدة واحدة سيؤدي إلى التغير في المتغير المعتمد وهو مستوى أسعار المستهلك بمعدل (0.021) من وحدات القياس وفقاً للمعادلة المقدرة أعلاه ، في حين يشير ثابت الانحدار(bo) والبالغ (216.97) إلى مستوى تقاطع خط الانحدار مع محور الاسعار ، أي في حالة تساوي المتغير التوضيحي للصفر.

وللتأكد من دقة الانموذج في التعبير عن الظاهرة المدروسة ، نلجأ إلى اختبار (F) حيث بلغت قيمتها المحتسبة من النموذج (52.47) وهي أكبر من القيمة الجد ولية ، مما يؤكد دقة الانموذج في التعبير عن العلاقة، في حين تشير قيمة معامل التحديد (R^2) الى ان 69% من قيم المتغير المعتمد (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) تم تفسيرها وفقـا للنموذج، وتبقى نسبة 31% تعود لمتغيرات خارج الأنموذج . كما تشير القيمة المحتسبة لاختبار (t) والتي بلغت (6.32) هي أكبر من القيمة الجد ولية ، تشير إلى أهمية مستويات التحضر في تفسير التغيرات التي تحصل في مستوى الرقم القياسي لأسعار المستهلك . اما القيمة المعيارية (β) التي تمثل معدل التغير_ في حالة احتساب القيم المعيارية وليس القيم الخام _ بين نسبة التحضر ومستوى الأسعار حيث بلغت (0.83)، وهي بنفس الوقت تشير الى علاقة الارتباط بين المتغيرين قيد البحث .

وبذلك يكون الانموذج الأسي في المعادلة المقدرة أعلاه ، ناجحا في التعبير عن العلاقة بين مستوى التحضر وأسعار المستهلك ، وهذا ما يؤكد ما اشرنا إليه في الجانب النظري، من أن التحضر في البلد سيؤدي الى تعدد الحاجات وتنوعها، بل وتطورها عبر الزمن للسكان القاطنين في المدن، ومن ثم فان ذلك يؤدي بشكل مباشر وغير مباشر إلى تفعيل الحياة الاقتصادية لتلبية تلك المتطلبات ضمن حركية الاقتصاد المحلي، فضلاً عن نمو وتطور المنافع العامة (utilities)، مما يدفع بالنتيجة إلى الطلب على السيولة النقدية ، ومن ثم ارتفاعها في الأسواق، الأمر الذي يؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً : الإستنتاجات

1- ان التحضر بالمفهوم العام ذا مظهرين ؛ يتمثل الاول في نسبة السكان الحضر الى مجموع السكان ، والثاني في التغير من القيم الريفية التقليدية نحو القيم الحضرية.
2- شهد العراق زيادة ملحوظة ومستمرة في مستوى التحضر خلال مدة الدراسة ، حيث ارتفعت نسبة التحضر من 33.6% سنة 1947 الى 70.4% سنة 1987 .
3- يعد الرقم القياسي لاسعار المستهلك افضل الارقام القياسية في التعبير عن الاسعار في فترات متباينة، ذلك كونه يمثل اسعار السلع الضرورية التي تمس حياة الفرد والمجتمع مباشرة.
4- اتضح ان هناك ارتفاع ملحوظ ومستمر_كأتجاه عام_ في الرقم القياسي الموحد لاسعار المستهلك على طول المدة الزمنية قيد الدراسة.
5- أثبت التحليل القياسي أن هناك علاقة ايجابية وثيقة وذات اهمية احصائية بين التحضر والارقام القياسية لاسعار المستهلك؛ تجلى ذلك من خلال الانموذج الاسي، الذي يعد الافضل من بين النماذج القياسية المستخدمة في التحليل. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية المعتمد في البحث.

ثانيا : التوصيات

1- ضرورة السيطرة على عمليات التحضر لصالح التحول الحضري، من خلال اعتماد سياسة اقتصادية واجتماعية تساعد على تخفيف حدة الهجرة، واعادة التوازن بين الموارد على الصعيد المكاني، ويكون ذلك في اتجاهين :
   أ- الموازنة المكانية في التنمية، سواء أكان بين المحافظات ام بين الحضر والريف.
   ب- الموازنة القطاعية في التنمية بما يضمن تعدد مصادر الانتاج والدخل بمساهمة جميع القطاعات (زراعة، صناعة، خدمات) في العملية الانتاجية.
2- اعتماد سياسات اقتصادية – مالية يمكن من خلالها تحقيق الموائمة بين العرض والطلب على الخدمات والسلع سيما الاستهلاكية منها، من خلال تنظيم الاستيراد من جهة، ومحاولة رفع الانتاجية من جهة اخرى، بالشكل الذي يسهم في الحد من ارتفاع السيولة النقدية التي تكون سبب في ارتفاع الاسعار.
3- ربط السياسات الاقتصادية والمالية بالسياسات السكانية في ضوء العلاقة بين مستوى الاسعار والتغير البيئي للسكان.

المصادر:

1- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، "مسح ألأحوال المعيشية في العراق" ، الجزء الثاني، التقرير التحليلي 2004.
2- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1990.
3- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، "خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق" ، الجزء الأول ، التقرير التحليلي 2006.
4- الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الإحصائية (1958،1965 ،1975،1987).
5- القصير، قيس فازع فجر ، "دور التنمية وأثرها على عملية التحضر في القطر العراقي"، وزارة التخطيط ، بغداد، 1984.
6- القطب، أسحق يعقوب، "الحركة السكانية من الريف إلى المدينة في الوطن العربي"، المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية، الرباط، 1977.
7- بالوك، توماس ،"سياسة الإعمار الإقتصادي"، مطبعة العاني، بغداد، تشرين الثاني، 1958.
8- زيني ، عبد الحسين ،"الإحصاء الاقتصادي" ، الجزء الثاني،مطابع دار الحكمة، 1990.
9- زيني، عبد الحسين، "الأرقام القياسية"، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988.
10- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات 1960،1977،1987،1997.
11- وزارة التخطيط ، كتاب الجيب الإحصائي 1978.
12- وزارة الداخلية ،مديرية النفوس العامة، نتائج تعداد 1947،1957.
13- Abdul Mushin H., "Urbanization in the Rainfed zone in Iraq", Baghdad university, 1974.

14- Campbell R.Connell and Stanly L. Brue," Economics", sixteenth edition, McGraw-Hill.Irwin, 2005 .
15- Iverson carl, "Areport on Monetary policy in Iraq", National Bank of Iraq. 1954.
16- Peterson, " Population", second edition, the Macmillan company, London, 1969.
17- Polus Sami M., "The urban Growth theories & the urban growth pattern for the upper Euphrates region of Iraq", Ph.Thesis submitted to the university of sheffiell,1982.
18- Robson,B.T., " Urban Growth : An Approach", Methuen & co.ltd, London,1973.
19- Renaud,B., " National Urbanization Policy in Developing countries", Oxford University, New York , 1981.

…….
……..……..
……